الموقف الإيراني من الحظر النفطي العربي ١٩٧٣

المدرس الدكتور
جواد كاظم حطاب
جامعة البصرة
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص :

يتعرض البحث إلى الموقف الإيراني من الحظر النفطي العربي ١٩٧٣ ، وكيف استفادت إيران من هذا الحظر لتعزيز قوتها الاقتصادية والأمنية والسياسية والعسكرية من خلال سعيها لرفع أسعار النفط مع دول الاوبك غير العربية مما عاد عليها بالأموال الهائلة التي استعملتها لتعزيز هذه القوة. ومن خلال تحالفها مع إسرائيل والغرب ورفضها المشاركة بالحظر النفطي ضدهما بل على العكس من ذلك أسهمت في إفشاله من خلال تزويدهما بما يحتاجانه من الامدادات النفطية. واستمرت إيران الحليف الرئيس والقوي للولايات المتحدة والغرب خلال السبعينات حتى سقوط الشاه ١٩٧٩.

Abstract

The research deals with Iranian attitude to the Arab oil boycott in 1973 and haw Iran benefited from this boycott to strengthen its economicat, security, potitcal and military power. It increased the price of oil with opec non-Arabic countries. It ganed huge amaunts of money which it used to strengthen its pawer .It made alheines with Iarael and the west and refused to participate in the oil boycott against then . And more than that , it contributed to its failure through providing them with the oil they need . Iran continued to the main strong alhy to the United states and the west through the seventies tiu the end of the shahs regime in 1979.

المقدمة

يعد الحظر النفطي العربي ضد إسرائيل والولايات المتحدة والدول المساندة لإسرائيل في حرب عام ١٩٧٣الذي بدأ في ١٩٧٣/١٠/١٧ وانتهى في ١٩٧٤/٣/١٨ ، محوراً مهماً في الأحداث والتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة . وأصبح النفط عاملاً حاسماً في منع تطور الأحداث في المنطقة وتأزمها، واثر في مجريات هذه الحرب وتداعياتها الإقليمية والعالمية لما له من أهمية في استمرار الحياة الاقتصادية في كل دول العالم وخاصة الدول الغربية والولايات المتحدة ، واليابان .

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على دولة مهمة في الشرق الأوسط والخليج العربي وهي إيران ومعرفة تأثيرها ودورها من الحظر النفطي العربي وإسرائيل . وما السياسة التي اتبعتها لاستغلال هذه الأحداث المهمة لتعزيز قوتها ومصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة الخليج العربي وخاصة مساعيها لرفع أسعار النفط إبان الحرب وانعكاساتها على الداخل والسياسة الخارجية الإيرانية .

جاء الحظر النفطي العربي نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية في تشرين الأول ١٩٧٣ مستهدفا الولايات المتحدة والدول الغربية المساندة لإسرائيل وخاصة هولندا بدور سعودي فاعل وبمساندة مصرية وبمشاركة الدول العربية المنتجة للنفط ، والذين اكدوا بضرورة استعماله كسلاح لحل قضية الشرق الأوسط اي القضية الفلسطينية [١] . وادى ارتفاع أسعار عائدات النفط في عام ١٩٧٠ ، وتراكم الاحتياط النقدي الهائل للدول العربية النفطية إلى تمكينها من فرض حظر جزئي على صادراتها النفطية على كل من الولايات المتحدة وهولندا[٢] .

وعلى الرغم من ان تخوف الدول الغربية واليابان × من الخطر الناتج على اعتمادها المتزايد على نفط المنطقة الخليجية ، فإنها لم تكن مستعدة لمواجهة الحظر النفطي الذي قامت به الدول النفطية وقبل حرب تشرين ١٩٧٣ ، كانت الاهتمامات الغربية تقتصر على تهيئة الترتيبات الأمنية والستراتيجية بعد الانسحاب العسكري البريطاني من منطقة الخليج العربي ١٩٦٨ – ١٩٧١ ، غير ان تلك الحرب أحدثت تغييرا أساسيا في النظام العالمي ، وعندها انتهت مرحلة المبيعات النفطية الرخيصة للغرب (٣) .

وقد شعر الامريكيون والغربيون بالقلق الكبير من استمرار الحظر النفطي وارتفاع أسعار النفط لمدة طويلة ستؤدي إلى الانحسار الاقتصادي . ومنذ عام ١٩٧٣ ، ارتفعت أسعار النفط خمس مرات واضطر الغربيون إلى شراءه بالسعر المطلوب (٤) . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم بها الدول العربية الأعضاء في منظمة اوبك × المصدرة للنفط برفع أسعاره في سياق حرب تشرين ١٩٧٣ (٥) .

وتعزو بعض المصادر ارتفاع اسعار النفط في بداية السبعينات وبعد حرب ١٩٧٣ ، أنه يرجع إلى الدراسات والتنبؤات التي ظهرت في الغرب التي اكدت ان الاستهلاك العالمي للنفط للسنوات ألاثني عشرة القادمة سيتجاوز مجمل الإنتاج العالمي للنفط ، وان الحرب اسهمت جزئيا في ارتفاع الأسعار . ولذلك فان الطلب المتزايد على النفط وجشع الاستنزاف النفطي هو الذي وضع مستهلكي النفط الغربيين والامريكيين في الظروف الصعبة والحرجة خلال شتاء ١٩٧٣ – ١٩٧٤ ، واستعملت هذه القضية والأزمة النفطية كوسيلة لحماية المصالح الإسرائيلية وكيل الاتهامات إلى العرب سياسيا (٦) ×.

وبالنسبة للموقف الإيراني بصورة عامة قبل الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣وبعدها، فقد رتبت إيران أوضاعها لكسب صداقة جميع دول المنطقة الخليجية عبر الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية (٧) . لجأت إيران إلى هذه السياسة من اجل ان تكون هي القوة السياسية والعسكرية المؤثرة في المنطقة وخاصة بعد الانسحاب البريطاني منها .

ومارس الشاه محمد رضا بهلوي ١٩٤٥ – ١٩٧٩ ، دورا أساسياً في رفع أسعار النفط في تلك المدة حيث وجه الدعوة لوزراء الدول النفطية للاجتماع في طهران ، وتم الاتفاق في ٢٣ كانون الاول ١٩٧٣، على زيادة سعر برميل النفط من ٥,٠٣٢ دولار إلى ١١,٦٥١ دولار. واثر هذا الاجراء تعرض الشاه لانتقادات قوية واسعة من قبل الشركات النفطية والمؤسسات الصناعية الغربية واتهموه بمحاولة تحطيم الاقتصاد الغربي والعالمي[٨] .

ودافع الشاه عن السياسة النفطية لبلاده موضحا ان السعر الجديد للنفط سيكون معتدلا، لان هناك من يدفع ١٧ دولار في البرميل، وبعضهم يدفع سعرا قياسيا يزيد على ٢٢ دولار للبرميل . واكد بانه لا يسعى لتدمير الاقتصاد العالمي بل انه على العكس يعمل على انقاذه على المدى البعيد من خلال المحافظة على الاهمية الكبيرة للطاقة النفطية . وشدد بانه لن يسمح بان يكون سعر النفط العالمي ارخص من ماء (ايفيان المعدنية) × . وان ابقاء الوضع كما هو عليه هو بمثابة تضييع للطاقة النفطية كما انها سياسة غير حكيمة ولا تهتم بمستقبل العالم [٩] .

وبرر الشاه في مؤتمر طهران ١٩٧٣سياسته في رفع اسعار النفط بانها من اجل اشعار الدول المستهلكة للنفط باهميته ، وبضرورة قيام تفاهم ومحادثات بين هذه الدول والدول المنتجة حول السعر المناسب للنفط لتفادي حصول ازمات نقدية او صناعية في المستقبل ، وان تجري هذه المحادثات بشكل دوري لان النفط هو الاساس الذي تبنى عليه الصناعة العالمية المستقبلية. واكد الشاه ان الدول الصناعية الكبرى تحصل على ضرائب من شركاتها النفطية تفوق العائدات التي تحصل عليها الدول النفطية من بيع النفط المستخرج سنويا من اراضيها [١٠] .

وتذكر بعض المصادر ان الشاه ذهب بعيدا عن حلفائه الأمريكيين بهدف تحقيق سياسة خارجية مبنية على الاستقلال الوطني ، ورفع أسعار النفط في الوقت الذي استمر فيه بالسعي لبناء منظومته التسليحية الضخمة، ولهذا السبب فقد ساند باقي دول الاوبك في رفع أسعار النفط اكثر من الضعف [١١] . دعما لإنفاقه العسكري والاقتصادي ، وعارض السعودية حينما

ارادت خفض الإنتاج ونتج عن ذلك خلافات حادة بين دول المنظمة كالعراق، وإيران، والسعودية [١٢] .

واثرت زيادة ارتفاع أسعار النفط وعوائد الحكومة الإيرانية ، في انتعاش الامال بان الثروة الجديدة ستعمل على تحسين مستوى معيشة المواطنين الإيرانيين وان تخلق اقتصادا مزدهرا . وكانت الأرقام بهذا الشأن مذهلة ، فقد ارتفع معدل السعر الرسمي لبرميل النفط الخام من ١,٧ دولار إلى ١١,٦٥ دولار ما بين بداية عام ١٩٧١ ، ونهاية عام ١٩٧٣، وارتفعت تلك العائدات من ٢,٣ بليون دولار في عام ١٩٧٢ إلى ١٨,٥ بليون دولار في عام ١٩٧٤ وهذا أدى إلى تخصيص ٦٩ بليون دولار ، لبرنامج خطة التنمية الخامسة ١٩٧٣ – ١٩٧٨ . مقارنة بمبلغ ٨,٣ بليون دولار للخطة الرابعة ١٩٦٨ – ١٩٧٢ [١٣] .

ونعتقد ان هذه الخطط لم تحقق اهدافها في تطوير الاقتصاد الإيراني وازدهاره لان سياسة الشاه في رفع الأسعار لم تكن بمعزل عن سياسته في التسلح اذ ارتبطت بها وكان يهدف إلى توظيف اموال النفط لتحويل إيران إلى قوة عسكرية مؤثرة ومعترف بها اقليميا ودوليا وذلك من خلال شراء الاسلحة والمعدات العسكرية المتطورة التي سمحت له الولايات المتحدة بشرائها ، رغبة منها في امتصاص العوائد المالية النفطية الهائلة ، ولتحويله إلى شرطي المنطقة لحماية مصالحها ضمن ما عرف بمبدأ نيكسون (سياسة العمودين) في الاعتماد على إيران والسعودية لحماية المصالح الامريكية . وجاء ذلك على حساب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لايران وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، والتوزيع غير العادل للثروة التي اعطيت كامتيازات للاعداد الكبيرة من الموظفين والخبراء والعمال الاجانب الذين جاءوا لايران مع الشركات الأجنبية العسكرية وغيرها [×] .

ان التطورات التي حصلت بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، والمتمثلة بالطفرة التي حدثت في أسعار النفط والموارد المالية الهائلة لكل من السعودية وايران التي مكنتهما من شراء كميات ضخمة من المعدات العسكرية ، كانت تتماشى مع تخطيط الولايات المتحدة وستراتيجتها

العسكرية الدفاعية غير المباشرة عن امن الخليج ، وبمعنى اخر فان هذا الاستثمار الامني تحملت تكاليفه المادية بالاساس كل من ايران والسعودية اغنى الدول النفطية في المنطقة[١٤] . وعن المبيعات العسكرية الامريكية لدول المنطقة وعلاقتها بالنفط اكد وليم روجرز× W.P.Rojerz وزير الخارجية الامريكي (١٩٦٩ – ١٩٧٣) في طهران في١١ حزيران١٩٧٣، بان تلك المبيعات الى ايران وغيرها من الدول سيكون لها دورا مؤثرا في المنطقة الخليجية الغنية بالنفط ، وبان القوة العسكرية لهذه الدول ستعمل على استمرار الإمدادات النفطية من الشرق الأوسط الى العالم الغربي ، والحفاظ على المنطقة من المد الثوري [١٥] ، المتمثل بالحركات والأفكار القومية التي انتشرت في المنطقة العربية انذاك والتي ترفض السيطرة الغربية والأنظمة المحافظة الموالية لها، ومثلتها الأنظمة الثورية المعادية للأنظمة الملكية في المنطقة كالعراق وسوريا .

وضمن السياق نفسه ربط الشاه امن الخليج العربي ، بانسيابية تدفق الامدادات النفطية، إلى الولايات المتحدة والغرب ، وبان امن هذه الدول مرتبط بامن المنطقة طالما انها تعتمد على نفطها إلى الحد الذي أصبح فيه متعلقا بمستقبل البناء الحضاري ومصيره للدول الصناعية . وبهذا الشأن قال الشاه في احد احاديثه الصحفية ((بان امن اوربا ما هو سوى كلمة خالية من اي معنى اذا تعذر الاستقرار والامن في الخليج العربي ، ان اوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان تعد الخليج جزء من أمنها ولكنها غير قادرة على ضمان هذا الأمن ، لهذا نحن نقوم بهذه المهمة نيابة عنها)) [١٦] .

اراد الشاه بهذا التصريح ان يقنع الغرب والولايات المتحدة بانه قادر على حماية امن المنطقة بما يضمن انسيابية وصول النفط اليهما بسهولة وبدون عوائق . وفعلا فقد اعتمد على الشاه بوصفه قوة سياسية وعسكرية للقيام بهذه المهمة .

واسهم العامل النفطي في تلاقي المصالح المشتركة بين الحكومة الامريكية وشركات النفط والشاه . وحصلت الخلافات الجوهرية بينهم حول أسعار النفط في عام ١٩٧٣ ، وبعده

عندما رحبت مجموعات معينة داخل الحكومة الامريكية باسعار نفطية اقل في حين طالب الشاه الشركات النفطية الامريكية بأسعار اعلى . ولم تعمل الادارة الامريكية على الوقوف بوجه سياسة الشاه لرفع اسعار النفط الا انها كانت منزعجة في الواقع بصورة اقل مما تشير اليه المصادر المعلنة لان الولايات المتحدة كانت اقل اعتمادا على النفط الخارجي × ولكنها اكثر قدرة على دفع اسعاره من معظم الدول[١٧] مقارنة بالغرب واليابان الذين كانوا المتضررين الاساسيين من ارتفاع الاسعار× [١٨] . فضلاعن ذلك كانت المشتريات الايرانية من الاسلحة الامريكية والبضائع الاخرى تعوض بكثير عن الدولارات التي تحصل عليها إيران من النفط ، وفعلا فان ايران بعد رفع اسعار النفط في عام ١٩٧٣ صرفت دولارين في الولايات المتحدة مقابل دولار واحد امريكي يصرف في ايران ، مما اسهم بخفض العجز في ميزان المدفوعات الامريكي الذي بدا في اواخر الستينات بسبب التكاليف الباهظة لحرب فيتنام [١٩] .

يتضح مما تقدم إن العامل الاقتصادي كان الغرض الاخر وربما الدافع الأساسي للولايات المتحدة في إعطاء الضوء الاخضر للشاه لشراء ما يحتاجه من الأسلحة الأمريكية وبالتالي فان الشاه قام بخدمة الولايات المتحدة عندما قام برفع اسعار النفط عبر انفاقه الهائل على الاستيراد المدني والعسكري من واشنطن مما ساعد بمعالجة العجز في ميزان المدفوعات الامريكي .

ومن الأسباب الأخرى التي دفعت الشاه لرفع أسعار النفط هو عجز الميزانية الإيرانية منتصف عام ١٩٧٠ ، وبمبلغ بليون دولار ، فضلا عن الركود الاقتصادي في الغرب، وانخفاض الطلب على النفط حينها ، والتضخم المالي السريع في الداخل والخارج الذي ترافق مع انخفاض القيمة الشرائية للدولار، التي بدورها خفضت القيمة الشرائية للمواطن الإيراني، فالمشاريع المقترحة التي تم تخمينها بمئات الملايين من الدولارات ، أصبحت تكلف البلايين، فضلا عن هروب رؤوس الاموال إلى الخارج ، والازمات في القوى العاملة على جميع المستويات [٢٠] .

وللسيطرة على عوائد النفط الإيرانية والابتعاد قليلا عن نفوذ الشركات النفطية قام الشاه في عام ١٩٧٣ ، بالغاء عقود الكونسورتيوم × – الشركات النفطية الأجنبية العاملة في إيران – التي كانت تنتهي في عام ١٩٨٠ ، وجرى التفاوض بين الطرفين على عقد جديد اعتقد الشاه انه كاف وقد تضمن التوصل الى اتفاق لمدة عشرين عاما بدء من تلك السنة لبيع النفط الإيراني ، وهكذا أصبحت إيران غنية وقوية سياسيا بسبب ارتفاع اسعار النفط وعوائدها الكبيرة × (٢١) .

والعامل الاخر الذي يفسر عدم قدرة الشاه على استخدام النفط كسلاح ضد الغرب، واسرائيل ، هو اتفاقية عام ١٩٧٣ ، بين إيران والشركات النفطية التي قيدت حرية إيران في السيطرة على نفطها. فهي تنص على تولي شركة النفط الإيرانية توزيع النفط محليا فضلا عن تصدير جزء منه الى الخارج . وفي حقيقة الامر فان كل ذلك كان يجري بالحصص والمقادير التي تراها تلك الشركات . دون الاخذ بنظر الاعتبار الحاجة الحقيقية للاستهلاك المحلي ، كما حصلت هذه الشركات على حق منح التسهيلات وفرص العمل في المجال النفطي الإيراني لاية شركة اجنبية خارج الاتفاقية ، وعليه فان هذه الاتفاقية رسخت الهيمنة الأجنبية على منشات النفط الإيراني وحقوله (٢٢) .

ومن جانب اخر فان هذه الاتفاقية صادرت حق ايران في عمليات التنقيب، والاستخراج، والتصدير، وجعلته حكرا على الشركات النفطية لمدة عشرين عاما . ولان النفط سلاح فعال بيد الدول النفطية فقد ارادت هذه الشركات سحب هذا السلاح من يد ايران طيلة تلك المدة (٢٣) .

يتضح مما تقدم ان الشاه لم يكن لديه الخيار او الحرية الكاملة في استعمال النفط ضد الغرب واسرائيل خلال الحظر النفطي العربي او في ظروف اخرى لانه ارتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح النفطية الغربية المتمثلة بالشركات النفطية الكبرى التي تتبع وتمثل سياسات دولها . وكان الحظر النفطي واسعار النفط المحور الرئيس في محادثات الشاه والرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون R. Nixon ١٩٦٩ – ١٩٧٣ ، خلال الزيارة التي قام بها الشاه إلى واشنطن في ٢٢ – ٢٧ تموز ١٩٧٣ ، واكد فيها امتناعه عن المشاركة في الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة

واسرائيل ، بل على العكس من ذلك قام باعادة التوقيع على اتفاقية ١٩٧٣ الانفة الذكر مع الكونستروم النفطي العامل في ايران لبيع النفط الى الغرب لمدة عشرين سنة ، وقدم الشاه مبرراته لهذا الموقف بانه يرغب بالحصول على الاسلحة والسلع الامريكية [٢٤] .

وفي اطار سياسته السابقة ، رفض الشاه الاستجابة لضغوط الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج العربي للمشاركة في الحظر النفطي ، بل استمر بامداد اسرائيل بما تحتاجه من النفط ، واستبعد اي فكرة حول فرض حظر نفطي ضدها ، واعطى تبريراته بهذا الشان بانه لا يعرف الجهة التي يذهب اليها النفط بعد ان يفرغ في الصهاريج [٢٥] .

واشادت الادارة الامريكية انذاك بموقف الشاه من الحظر النفطي العربي ١٩٧٣، وبجهوده في امداد الغرب واليابان بالنفط الايراني ، فقد اكد وزير الخارجية الامريكي سايروس فانس Cyrus.R.Vance ١٩٧٧ – ١٩٨٠ ، بان ايران تشكل مصدرا هاما للنفط إلى الغرب وصادراتها حيويه لحلفائنا الأطلسيين واليابان . كما ان الشاه ((رفض الانضمام إلى الحظر النفطي العربي في ١٩٧٣ ، واستعمال النفط كسلاح سياسي وكان المصدر الاول للنفط إلى اسرائيل)) [٢٦] .

واشار سايروس فانس ان الشاه ساند وبقوة رفع أسعار النفط لانه كان بحاجة إلى العوائد المالية لسد مشتريات ايران من المعدات العسكرية والتحديث الصناعي ، فضلا عن ذلك فان هناك تناغما كبيرا بين سياسات الشاه والمصالح الإقليمية الأمريكية في المنطقة [٢٧] .

وشكل العامل النفطي عاملا هاما من عوامل الاهتمام الامريكي بايران . وتمثل بالموقع النفطي لها ضمن اقطار منظمة الاوبك ، والاعتماد الاساسي للولايات المتحدة والغرب على النفط الايراني ، فضلا عن الارباح الهائلة التي تحصل عليها الشركات النفطية العاملة في ايران. كما ان الاخيرة تحولت الى سوق استهلاكية كبيرة للبضائع الامريكية والغربية ، وبلغت الصادرات الامريكية لها الملايين من الدولارات . وتاكد من صفقات الاسلحة الامريكية الى

طهران بانها قادرة على دفع مبالغها نقدا وباسرع ما يمكن لاعادة الدولارات النفطية مرة اخرى الى احضان المحتكرين الغربيين [٢٨] .

ونتيجة لمواقف الشاه السابقة المساندة للغرب واسرائيل فقد اصبح احد اهم اعضاء الاوبك استبدادا وموالاة للغرب، والذي ادى الى هذا الموقف ايضا هو ارتباط الاقتصاد الايراني بالعائدات النفطية وتزايد المخاوف من انخفاضها ، حيث بلغ حجم الارتباط بهذه العائدات ٨٠% [٢٩] . وعندها ترسخت لدى الحكومة الايرانية القناعة بان النفط قضية اقتصادية ليس لها علاقة بالحظر النفطي العربي [٣٠] .

ومما يؤكد ارتباط الشاه في سياسته برفع الاسعار بالمصالح النفطية الامريكية والغربية، هو ما جاء في تصريحات كل من وزير الخارجية الايراني هوشنك انصاري ووزير الخارجية الامريكي هنري كسنجر Henry Kissinger ١٩٧٣ – ١٩٧٧ في المؤتمر الصحفي الذي عقد في طهران في ٢ شباط ١٩٧٤ ، عندما سئل الوزير الايراني حول العشوائية في استمرار ارتفاع اسعار النفط ؟ اجاب بان الشاه على استعداد لربط سعر النفط مع معدل التضخم في الدول الصناعية ، وفي الوقت نفسه اكد كيسنجر باتفاق الطرفين على ان عملية رفع الاسعار تاخذ في الاعتبار عدم التاثير في الاقتصاد العالمي وخاصة في الدول الصناعية والمتطورة[٣١] .

وفضلا عن ما تقدم فان نظام الشاه امتنع عن المشاركة في الحظر النفطي ضد اسرائيل لانه ساندها وايدها بقوة وامتلك علاقات اقتصادية واسعة معها ، وقام بفتح اسواق ايران للسلع الاسرائيلية فضلا عن التعاون الامني بين الطرفين اذ ان تبادل المعلومات بين جهاز السافاك – الامن – الإيراني والموساد – المخابرات – الاسرائيلي ، كان يجري على قدم وساق . ولم تكن هذه العلاقات سياسية رسمية بل غير معلنة وفاقدة للغطاء السياسي الرسمي حتى لا تؤثر على علاقات الشاه مع الدول المعادية لاسرائيل . وتولت الدائرة السياسية الثامنة في وزارة الخارجية الايرانية الاشراف على هذه العلاقات ، ويتراسها المدير العام السياسي لشؤون اسيا، وافريقيا،

ودخل في اطار هذه العلاقات الجوانب التجارية والثقافية والطبية والتعاون الامني والعسكري ، غير ان اغلب هذه العلاقات والنشاطات كانت تجري بدون علم وزارة الخارجية الايرانية الا الجزء الصغير منها . واستمرت العلاقات على هذا المنوال وجرت عمليات تبادل الزيارات لوفود سرية يتراسها مساعدا وزيري الخارجية لكلا الطرفين ، علما ان السافاك الايراني احاط زيارات الوفود الاسرائيلية بسرية تامة ، وكان الغرض الاسرائيلي من ارسال هذه الوفود بشكل منتظم اقامة نوع من العلاقات السياسية مع ايران ، وتزويدها بمعلومات عن القضايا المهمة في المنطقة . وبقي الوضع على هذا الحال حتى نهاية نظام الشاه ١٩٧٩[٣٢] . وخلال تلك المدة قامت ايران بتزويد اسرائيل بـ ١٠٠% من احتياجاتها النفطية[٣٣] . وسمح الشاه في حرب ١٩٧٣، بارسال المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الى اسرائيل عبر طهران [٣٤] .

ونتيجة للموقف الايراني في دعم اسرائيل انذاك دعا الكتاب العرب الى العمل على منع النفط الايراني عن اسرائيل ، وذلك لما حققته الاخيرة من فوائد كبيرة من هذا النفط بدلا من استيراده من الدول البعيدة مثل فنزويلا . ومن اهم هذه الفوائد تحقيق وفرة مالية كبيرة نتيجة للفرق في الاسعار بين النفط الايراني والنفط الفنزويلي ، والفرق الكبير في اجور الشحن نظرا لان ايران اقرب الى اسرائيل من فنزويلا . وقدرت هذه الوفرة المالية عام ١٩٦٧ وحده بحوالي ٢٢ مليون دولار ، وتمكنت اسرائيل بسبب حرية وضمانة حصولها على النفط الايراني من بناء خط انابيب ايلات – حيفا وتشغيله مما عاد بالمنافع الهامة على اقتصاد تلك الدولة ، واسهم في تعمير المناطق التي يمر بها هذا الخط ، وبفضل النفط الإيراني تشجعت إسرائيل في إنشاء خط الأنابيب الذي يصل بين ايلات وعسقلان والمخصص للتصدير ، مما حقق لها مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة . ولولا هذا النفط لاصبح من المستحيل على اسرائيل التفكير في هذا المشروع . طالما ان النفط العربي وبسبب الحظر النفطي ١٩٧٣ لم تصل منه قطرة واحدة الى ميناء ايلات [٣٥] .

وطالب هؤلاء ببذل الجهود كافه والضغط على ايران حتى توقف صادراتها الى اسرائيل ، وان ايقافها سيلحق اضرارا فادحة بالاقتصاد الاسرائيلي وسيعمل على شل خطوط انابيبها ويثير الارتباك في كثير من مخططاتها ومشاريعها [٣٦] . نعتقد بأن هذه الدعوات لم تفلح في ايقاف المساعدات الايرانية لاسرائيل بسبب تفرق الدول العربية وتشتتها.

ومن جانب اخر اشار بعض الباحثين الغربيين ومنهم ر. د. مكلورن R.D. Mclaurin، ان ارتفاع اسعار النفط منذ حرب تشرين ١٩٧٣ ، اعطت المجال لطموحات الشاه الامنية والعسكرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية السريعة الى ان تصبح المرتكزات الاساسية في السياسة الخارجية الايرانية [٣٧] . ولذلك فهو لم يهتم باستعمال النفط كسلاح . على العكس من العرب الذين كانوا مصممين على استعمال الحظر النفطي للضغط على الغرب ، والولايات المتحدة ، للمساعدة في انهاء الصراع مع اسرائيل لصالح العرب . بل كان مهتما في زيادة ايراداته النفطية الى اعلى حد كغيره من الاعضاء غير العرب في الاوبك [٣٨] .

وفسر بعضهم عدم حصول رد فعل امريكي قوي ضد ايران على سعيها في الاوبك برفع اسعار النفط الى اكثر من ٤٢% ، هو نتيجة لحصول الحظر النفطي وترافقه مع فضيحة ووتر كيت × الرئيس الامريكي نيكسون، مما اعطى الفرصة لايران للقيام بهذه المهمة دون التخوف من ردود الفعل الامريكية [٣٩] .

نعتقد ان الرأي اعلاه لم يكن السبب الحقيقي لعدم حصول رد فعل امريكي تجاه ايران، بل كانت السياسات المشتركة بين ايران والشركات النفطية والادارة الامريكية هي التي حددت طبيعة التعامل مع الحظر النفطي ، ورفع اسعار النفط بما يفضي الى عدم الحاق الضرر باقتصاد الولايات المتحدة . علما ان الولايات المتحدة وفي مدد لاحقه هددت بالسيطرة واحتلال الحقول النفطية في منطقة الخليج العربي بما فيها ايران اذ ما استمر الحظر النفطي ورفع اسعار النفط وبوتيرة اشد × .

الخاتمة

استفادت ايران من الحظر النفطي ١٩٧٣ ، في كل المجالات الاقتصادية ، والامنية ، والعسكرية . واستعملت هذه المسالة لتحقيق نفوذ امني وسياسي في المنطقة اقنعت فيه الولايات المتحدة ، والغرب . بانها الدولة الاولى والاقوى القادرة على حماية الامدادات النفطية ، والمصالح الغربية والامريكية في منطقة الخليج ، وفي المقابل فان الدولارات النفطية الهائلة التي حصلت عليها ايران من ارتفاع اسعار النفط حينها ، حفزت الولايات المتحدة على استردادها عبر مبيعات الاسلحة الضخمة لايران مما اسهم في حل مشكلة العجز في الاقتصاد الامريكي .

ومن جانب اخر فان الشاه ولاهتمامه وتركيزه على التسلح .ليكون القوة المؤثرة في المنطقة رفض الدخول والاشتراك في اي حظر نفطي ضد اسرائيل ، والولايات المتحدة ، مؤكدا في ذلك بان النفط سلعة اقتصادية ليس لها علاقة بالسياسة . بل على العكس من ذلك قام بتقديم الدعم والمساعدات النفطية لهما ، مما ساعد في عدم الحاق الضرر الناشئ عن الحظر النفطي على اقتصاد كل من الدولتين مما افشل الحظر النفطي وحد من تاثيراته عليهما. والاكثر من ذلك فان هذه المساعدات انعشت الاقتصاد الاسرائيلي ، واعطته منافع ومكاسب كبيرة جدا . وان ارتباطه واندماجه في العلاقات مع اسرائيل وصلت الى الحد الذي يصعب فيه التحول او التراجع عنها .

ونعتقد ان الشاه لم تكن لديه الارادة والحرية الكاملة للتصرف بالنفط الايراني ، واستعماله للتاثير على دول الغرب ، بسبب تكبيله بالاتفاقات مع الشركات النفطية العاملة في ايران التي اعطتها الصلاحيات ، والحريات الكاملة ، في تصدير وصناعة النفط الايراني وبالتالي فان قرارات الشاه لا يمكن ان تخرج بدون الاتفاق او دراية وعلم هذه الشركات ومن يقف وراءها من الدول الكبرى .

ولم تمارس الدول العربية ضغوطا على ايران ، للحد من مساعداتها النفطية لاسرائيل، وذلك بسبب اختلاف الرؤى ، وتشتت القيادات العربية ، ولان الشاه كان يمارس سياسته في المنطقة بنظرة من التعالي والسيطرة والتاثير على دول المنطقة . على الرغم من انه كان يخفي علاقاته القوية مع اسرائيل . حتى لا يثير الدول المعادية لها ولعله كان يقصد بها الدول الراديكالية كالعراق ومصر وسوريا .

واذا كانت سياسة الشاه قد نجحت في تحويل ايران الى دولة قوية سياسيا ، وعسكريا، من خلال العوائد النفطية ، فانها اضعفته داخليا بسبب موالاته للغرب واسرائيل ، واعطائه الامتيازات والاموال للعمال والموظفين الاجانب وتردي الاوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ، التي كانت من الاسباب الرئيسة التي حفزت كل فئات المجتمع الايراني للثورة عليه واسقاطه في عام ١٩٧٩ .

مصادر البحث وهوامشه

(١) اسماعيل صبري مقلد، امن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي، دراسة للسياسات الدولية في الخليج العربي منذ السبعينات ، ط١ ، الكويت ١٩٨٤ ، ص٤٥-٤٨ .

(٢) جواد كاظم حطاب، تداعيات الحظر النفطي ١٩٧٣ على منطقة الخليج العربي، مجلة اداب البصرة، العدد ٦٥، جامعة البصرة ،٢٠١٣ ، ص١٩٦-١٩٧ و ادميرال روبرت هانكس ، النفط والامن في سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، ترجمة دار الافاق الجديدة ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ١٩٨٢ ، ص٣٥ .

× تذكر المصادر الامريكية بان اليابان تعتمد على نفط الخليج العربي وبنسبة ٧٠% من احتياجاتها النفطية،كما يوفر النفط الخليجي ما يزيد على النصف من الاحتياجات النفطية الاوربية والامريكية في عام ١٩٧٣ وبعد خمس سنوات من هذا التاريخ وفرت منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) ، اكثر من ٨٠% من الواردات النفطية الامريكية بما يشكل الخمس من نفطها .

Richard. Nixon. The real war, Awarner Communication company, first Printing U.S.A, 1980, P.74.

(٣) نصير عارودي، ازمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة ،العدد١ ، كانون الثاني ، السنة الاولى ١٩٧٥ ، ص٦٥ .

(٤) خليل علي مراد ، الولايات المتحدة ، النفط وامن الخليج العربي في السبعينات ، مجلة الخليج العربي، المجلد ١٤ ، العدد١ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢ ، ص٢٣ .

× الاوبك OPEC : منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط . تاسست عام ١٩٦٠ لتنسيق السياسات النفطية وتوحيدها لأعضائها ولحماية مصالحها العامة . وتعد الدول المؤسسة لها اربعة دول خليجية هي (ايران ، العراق ، الكويت ، المملكة العربية السعودية) . وكذلك فنزويلا ، ودخلت فيها دول اخرى كاعضاء وهي قطر ١٩٦١ ، ليبيا واندونيسيا ١٩٦٢ ، ابو ظبي ١٩٦٧ ، الجزائر ١٩٦٩ ، نيجيريا ١٩٧١، الاكوادور ورادكابون ١٩٧٣. وانهت الاوبك في السنوات الاولى من ميلادها العصر الذهبي لشركات النفط وسلطتها المطلقة بتحديد السياسات النفطية للاقطار المنتجة ، اذ كان الدافع الحقيقي لتاسيس المنظمة هو تخفيض اسعار النفط المعلنة من قبل شركات النفط خلال السنوات ١٩٥٨-١٩٥٩ ، وعام ١٩٦٠ ، واستطاعت المنظمة في عام ١٩٧١، من اجبار الشركات النفطية العالمية

على التفاوض معها بالنيابة عن دول الخليج العربي وهكذا ولاول مرة اعطت اتفاقية طهران في عام ١٩٧١ ، للدول المنتجة للنفط زيادة قدرها ٣٣ سنتا على الاسعار المعلنة .

اميل نخلة،العلاقات العربية – الامريكية في الخليج العربي ، ترجمة فاروق عمر فوزي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٧٨ ، ص٥٦-٥٧ .

(٥) ريتشارد هاس ، حرب الضرورة ، حرب الاختيار ، سيرة حربين على العراق ، ترجمة نورما نابلسي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠١٠ ، ص٣٣ .

William R. Brown, The Oil weapon, The Middle East Journal, Volume 36, No. 3, Sumer 1982. P. 301.

(٦) محمد غانم الرميحي، النفط والعلاقات الدولية ، وجهة نظر عربية ، ط٢ ، دار الجديد ، بيروت ١٩٩٥، ص٥٨-٦٠،

× اتخذ الحظر النفطي والازمة النفطية العالمية التي اعقبته كوسيلة لاتهام العرب بانهم يسعون الى تدمير الاقتصاد العالمي وبانهم لا يستحقون الثروة النفطية التي يمتلكونها، وعدهم البعض بانهم المسبب الحقيقي لهذة الازمة وليس اسرائيل .

(٧) روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية ١٩٤١ – ١٩٧٣ ، دراسة في السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث ، ترجمة علي حسين فياض ، عبد المجيد حميد جودي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، سلسلة ايران والخليج العربي ٢٠ ، جامعة البصرة ،١٩٨٤ ، ص٤٦٨ .

(٨) محمد رضا بهلوي ، مذكرات شاه ايران المخلوع ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، السلسلة الخاصة ٣٠ للتوزيع المحدودة ، ١٩٨٠ ، ص٥٦-٥٧ .

× مدينة ايرانية تشتهر بمياهها المعدنية .

(٩) المصدر نفسه ، ص٥٧ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص٥٩ .

(١١) جوان اوليك ، ملوك النفط وميزان القوى في الشرق الاوسط – من التاريخ السري للولايات المتحدة ، ت القادر المعموري ، صحيفة المؤتمر ، العدد ٢٦٩١ ، ٢٠١٣/٢/٢٦ .

www.almutmar.com/index.php?lid=2013.

(١٢) محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية من وجهة نظر عربية ، السياسة الدولية ، السنة ١٧ ، العدد ١٦ ، تشرين الثاني ، ١٩٨١ ، ص٢٣ .

(١٣) جون ليمبرت، ايران حرب مع التاريخ ، ت حسين عبد الزهرة مجيد ،مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٢ ، ص١٣٦ .

× انظر حول مبدأ نيكسون والانفاق العسكري الايراني واثره في تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ايران، جواد كاظم حطاب الشويلي ، مبدأ نيكسون واثره في منطقة الخليج العربي ١٩٦٩ – ١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه،كلية الاداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧ ، ص١٠٩-١٥٥ ص١٨٢-٢١٣ .

(١٤) اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق ، ص٣٠ .

× وليم روجرز : وزير الخارجية الامريكي في حكومة نيكسون من عام ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ ، قام بجهود لاحلال السلام في الشرق الاوسط من خلال ما سمي بمبادرة روجرز، الا ان تاثيره كان يضمحل تدريجيا لصالح مستشار الامن القومي للرئيس نيكسون، هنري كيسنجر . عمل بمنصب المدعي العام في الولايات المتحدة الامريكية في الربع الاخير من القرن العشرين .

ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة، وليم روجرز Ar.Wikipedia.org/wiki

(١٥) Christion. Science Moniter. 6-9-1973

(١٦) Charam Chubin and Sepehr Zabih. Foreign relation of Iran, London . 1974. P.33

× كان ٢٨% من النفط المستعمل في الولايات المتحدة يستورد من الخارج . وقد زاد اعتمادها في بداية السبعينات على النفط الخارجي، وقامت الشركات النفطية العاملة خارج الدول العربية بأضعاف الحظر النفطي على الولايات المتحدة ، بتحويلها شحنات النفط المنتجة من خارج الأقطار العربية الى واشنطن مقابل تصدير نفط أكثر من الدول العربية الى الدول غير المشمولة بالمقاطعة والحظر النفطي ، وبمعنى اخر فأنها عملت على مقايضة شحناتها النفطية، لكي يذهب النفط العربي إلى أوربا بينما تستلم الولايات المتحدة النفط من مصادر اخرى .

محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص٥٨-٥٩ و.

Singer. S. Fred, Limit to Arab Oil power, Foreign policy, part 30, spring 1978, P. 57.

(١٧) نكي . ر . كيدي ، ايران والسياسة الامريكية ، ت صبار سعدون السعدون، مجلة الخليج العربي ، المجلد السابع عشر، العدد ٢ ، مركز دراسات الخليج العربي،جامعة البصرة ١٩٨٥ ، ص٦١-٦٢ .

× كان الوضع اشد خطورة بالنسبة لاوربا الغربية واليابان ، ذلك ان انتاج النفط الخام منخفض جدا كما ان مصادر الطاقة البديلة ذات نسبة ادنى بكثير مما هي في الولايات المتحدة . ففي اوربا الغربية تبلغ النسبة ٣٨,٨% ، وفي اليابان تبلغ ٢٦% لعام ١٩٧٠ ، وليس هنالك من المؤشرات المقنعة ما يدل على انعكاس وتغيير هذه النسبة في المستقبل القريب ، وانما تتجه المؤشرات الى ارتفاع الاعتماد على النفط الخليجي كما هو الحال في الولايات المتحدة.

يوسف عبد الله صايغ ، النفط العربي في استراتيجية المجابهة العربية الاسرائيلية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١٦ ، كانون الاول ١٩٧٢ ، ص٣٥ .

(١٨) انثوني بايسونز، الكبرياء والسقوط ، مذكرات اخر سفير بريطاني في طهران في عهد الشاه ، ت فالح صدام الامارة ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، ١٩٩٥ ، ص٣٧ .

(١٩) نكي . ر . كيدي ، المصدر السابق ، ص٦١-٦٢ .

(٢٠) انتوني بايسونز ، المصدر السابق ،ص٢٦ .

× الكونسورتيوم : هو اتحاد مجموعة من الشركات النفطية الدولية .

مصطفى اوهي ، معجم المصطلحات الاقتصادية والتجارية ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٢ ، ص٥٦ .

× لم تجد هذه العوائد نفعا في مساعدة معظم القرى الايرانية التي افتقرت للماء والكهرباء ، كما زادت الفجوة بين الفقراء والاغنياء اتساعا وبشكل ينذر بالخطر .

صحيفة المؤتمر ، العدد ٢٦٩١ ، ٢٠١٣/٢/٢٦ .

(٢١) محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص١٦٤-١٦٥ .

(٢٢) جلال الدين المدني ، تاريخ ايران السياسي ، ت سالم مشكور ، منظمة الاعلام الاسلامي ، ط١، طهران ، ١٩٩٣ ،ص٢٤٤-٢٤٥ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص٢٤٥، انظر تفاصيل اكثر حول الاتفاقية في المصدر نفسه ، ص٢٤٤-٢٤٧ .

(24) Tarigy, Ismael, The Middle East in world Politics a study in contemporary international relation, first edition, New York, 1974, P. 233-234.

Henry, Kissinger, Years of Upheaval, first edition, U.S.A, 1982, P. 275.

(٢٥) دار الابحاث والنشر ، سجل العالم العربي (وثائق ، احداث ، اراء سياسية) ، (يناير) كانو الثاني – (يونيو) حزيران ، المجلد الثاني ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص١٢٢٧.

× سايروس روبرت فانس : محام ووزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس جيمي كارتر من ١٩٧٧ – ١٩٨٠ . وقبل ذلك كان نائب وزير الدفاع . ركز في سياسته على التفاوض بدلا من النزاع واهتم بشكل خاص في مجال الحد من التسلح ، واستقال من منصبه في نيسان ١٩٨٠ احتجاجا على عملية (مخلب النسر) التي قامت بها الادارة الامريكية لانقاذ الرهائن الامريكين في ايران انذاك .

ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، سايروس فانس .

Wikipedia.ar.wikipedia.org/wiki

(٢٦) مذكرات سايروس فانس ، خيارات صعبة ، المركز العربي للمعلومات ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٦٨ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص١٦٨ .

(٢٨) محمد جاسم النداوي ، السياسة الايرانية ازاء الخليج العربي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ، ٨٤ ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص٧٧ .

(٢٩) سيد جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص٢٢٢ .

× هنري الفريد كسنجر : باحث وسياسي امريكي الماني المنشأ ، شغل منصب وزير الخارجية الامريكية من ١٩٧٣ – ١٩٧٧ ، وكان مستشار الامن القومي في حكومة الرئيس نيكسون . لعب دورا بارزا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، مثل سياسة الانفتاح على الصين ، وزياراته المكوكية بين العرب واسرائيل والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨.
ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، هنري كسنجر .

Wikipedia.ar.wikipedia.org/wiki

(٣١) Yonah Alexander and Allan Nanes, The United States and Iran, A documentary History,University publications of America. Library of Congress, U.S.A, 1980, P.421-422.

(٣٢) سيد جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص٢٢٣-٢٢٤ .

(٣٣) محمد جاسم النداوي المصدر السابق ، ص٧٧ .

(٣٤) محمد هاشم خويطر الربيعي ، التنافس الايراني – السعودي على الخليج العربي، دراسة تاريخية سياسية ١٩٢٢ – ١٩٨٨ ، دار مكتبة البصائر ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١١٤ .

(٣٥) عاطف سليمان، النفط سلاح في خدمة قضايانا القومية، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٢٠ ، نيسان ١٩٧٣ ، ص٢٦.

(٣٦) المصدر نفسه ، ص٢٦ .

(٣٧) ر.د. مكلورن ، السياسة السوفيتية في الخليج العربي، دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي، ت خليل علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ، ٦٧ ، ط١ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٢٤ .

(٣٨) روبرت كوبال، سياسات الولايات المتحدة في الخليج العربي، دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي ، ت خليل علي مراد ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، السلسلة الخاصة ، ٦٧ ، ط١ ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٨٠ .

× ووتر كيت : نسبة الى مبنى ووتر كيت في واشنطن ، وهي تتعلق بمحاولة اقتحام قام بها بعض اعضاء لجنة انتخاب نيكسون لمقر اللجنة الانتخابية في هذا المبنى ، وثبت من خلال التحقيقات ان مساعدي الرئيس نيكسون لهم علاقة مباشرة في الضغط لمنع هذه التحقيقات ، وتتعلق ايضا بحصول لجنة اعادة انتخاب نيكسون على المال بطرق غير قانونية ، وبعدها اضطر نيكسون للاعتراف بتورط مساعديه في هذه القضية الى ان بات مؤكدا بان له يد في هذه القضية ، مما ادى به الى الاستقالة .
و Richard Nixon. The Memoirs of Richard Nixon. New York. U.S.A, 1978, p.400-405.

× عبد العزيز العجيزي ، احتمالات الدبلوماسية الامريكية بعد ووتر كيت ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٨، السنة العاشرة ، اكتوبر ١٩٧٤ ، القاهرة ، ص١٧٤ .

(٣٩) روبرت كوبال ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

× راجع تفاصيل اكثر حول الخطة الامريكية لاحتلال منابع النفط في منطقة الخليج العربي ، بما فيها العراق ، وايران ، في التقرير الامريكي الصادر عن وزارة الدفاع الامريكي في عام ١٩٧٥ ، في :

U.S, Congress, Committee on International, Relations Special Subcommittee on Investigations Oil Fields as Military objectives : A feasibility study, report prepared by the Congressional Research service, 94th Cong. 1st Sess. August 21/1975, Washington DC : Government Printing office 1975 parts I and II, P.3, cited in : www.iraq4all.dk/Book/usa.htm.

وكذلك انظر التصريحات الامريكية بهذا الشان وردود الافعال الخليجية ضدها في: اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق ، ص٤١-٤٨ .